

1.3 مليار منها في الخليج

«بيتك للأبحاث»: مليارا دولار حجم الاكتتابات في منطقة الشرق الأوسط .. العام الماضي

■ نسبة الزيادة 133 في المئة
عن عام 2011 منها 103 مليارات دولار في شركات خليجية

كشف تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك» أن نشاط الاكتتاب في الأسهم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا شهد ممارسات مشجعة خلال العام الماضي إذ بلغ إجمالي معاملات زيادة رأس المال نحو ملياري دولار أمريكي بنسبة نمو 133 في المئة عن عام 2011، منهم 1.3 مليار دولار عبارة عن اكتتابات في شركات خليجية في السعودية والإمارات وسلطنة عمان، ما انعكس إيجابيا على الأسواق المالية في هذه الدول وظهر بوضوح في ارتفاع مؤشراتها الرئيسية وإعادة الثقة إلى الأسواق والمعالين، متوقعاً أن يؤثر ذلك في أداء تلك الأسواق خلال العام الحالي، وقد بدأت بالفعل عملية تجديد الاكتتابات خلال الربع الأول من العام الجاري تبشر بمزيد من النمو .. وفيما يلي التفاصيل

أظهرت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ممارسات مشجعة للغاية فيما يتعلق بزيادة رأس المال في عام 2012، حيث بلغت إجمالي معاملات زيادة رأس المال ملياري دولار، نمو بنسبة 132.8 في المئة عن المبلغ المسجل في 2011. وقد كانت مجموعة الطيار للسفر السعودية من بين أكبر معاملات زيادة رأس المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العام الماضي حيث بلغ حجم الصفقة 364.5 مليون دولار، تلتها الخطوط السعودية للتمويل بمبلغ 354 مليون دولار، ثم شركة أسمنت نجران بمبلغ 226.5 مليون دولار، ثم تاتي شركة إن إم سي هيلث كير من الإمارات بمبلغ 187.5 مليون دولار، ثم بنك نزي العناني بمبلغ 158.4 مليون دولار، وجدير بالذكر أن مجموعة الطيار وشركة أسمنت نجران مدرجتان بالسوق المالية السعودية «تداول»، بينما شركة إن إم سي مدرجة في بورصة لندن وبنك نزي في سوق مسقط للأوراق المالية. وشهد الدعم الكبير للاكتتاب

العام في المنطقة زيادة جيدة في الاكتتاب. وفي واقع الأمر، كان التشجيع الجيد والأسس القوية بمثابة نقطة جذب للمستثمرين للدخول إلى سوق الاكتتاب في الأسهم في المنطقة. وكنتيجة لهذه العوامل، أظهرت الشركات المدرجة حديثاً في المنطقة أداء جيداً جداً فيما يتعلق بأسعار الأسهم مع ارتفاع بعض منها فوق نسبة 300 في المئة منذ الإدراج. وسوف يهدف الأداء المشجع لأسعار أسهم الشركات المدرجة حديثاً في المنطقة الطريق أمام المزيد من الشركات لإجراء زيادة رأس المال عن طريق سوق الأسهم في عام 2013. ويعد النشاط المشجع للاكتتاب العام في المنطقة خلال عام 2012 بمثابة انعكاس لتحسن الثقة العامة لأسواق الأسهم في المنطقة، ويمكن مشاهدة ذلك من خلال التحسن الكبير في القيمة السوقية للأسهم. وقد قفز مؤشر بورصة دبي بمقدار 19.9 في المئة في 2012 في الوقت الذي ارتفع فيه مؤشر سوق ابوظبي بنسبة 9.5 في المئة. فيما سجل

المؤشر السعودي ارتفاعاً بنسبة 5.9 في المئة. وقد أدى تحسن التوقعات حول ثبات الزخم الاقتصادي معروفاً بزيادة اهتمام مستثمري المؤسسات في أسواق الأوراق المالية بالمنطقة إلى زيادة من نشاط الاكتتابات في المنطقة عام 2012. إن أداء الاكتتاب في أسعار الأسهم خلال عام 2012 سيؤدي بالتأكيد إلى زيادة اهتمام الشركات في زيادة رأس المال عن طريق سوق الأسهم. يتوقع أن تكون الأفاق المشرقة لعام 2013 بدافع رئيس من السعودية والإمارات نظراً لتحسن الكبير في القيمة السوقية للأسهم المتداولة التي أبدتها البورصات في البلدين خلال الربع الأول من 2013. وقفز مؤشر سوق دبي بنسبة 16.9 في المئة منذ بداية العام وحتى تاريخه في حين زاد المؤشر السعودي بنسبة 4.3 في المئة لنفس الفترة. وقد تجاوز أداء مؤشر سوق دبي أداء مؤشرات رئيسة في العالم، مثل مؤشر داو جونز الصناعي والذي ارتفع فقط بنسبة 8.9 في المئة ومؤشر



بيتك

■ ممارسات مشجعة لزيادة رأس المال بلغت مليار دولار

ستاندره اند بورز 500 والذي ارتفع فقط بنسبة 6.5 في المئة لنفس الفترة، ويتم تداول المؤشرات القياسية في سوق دبي المالي والسوق السعودي بمعدل نسبة السعر إلى الربح بـ 12.3 ضعف و 14.9 ضعف، على التوالي.

إن التوقعات المشجعة للارباح من قبل البورصتين سوف تكون بمثابة اتفاق جيد ومبشرة بالخير للشركات الساعية نحو إدراج أسهمها في البورصة خلال 2013. وبرزت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أنشطة سوق الاكتتاب خلال الربع الأول من 2013 بثلاث صفقات من الشركة الوطنية للرعاية الطبية «السعودية» وبنك صحار «سلطنة عمان» وشركة أسمنت المنطقة الشمالية «السعودية». وفيما يتعلق بإداء أسعار الأسهم، ارتفع كل من بنك صحار وشركة أسمنت المنطقة الشمالية بنسبة 175.9 في المئة و 94.5 في المئة منذ الإدراج. وسيلعب التكثيف الجيد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا دور العامل المحفز لنشاط قوي للاكتتاب في المنطقة خلال هذا العام.

وسوف تحمل الزيادة الكبيرة في حجم التعاملات في بورصتي دبي والسعودية تعامل آخر من شأنه أن يدعم توقعات الاكتتاب في المنطقة. فعلى سبيل المثال، ففز حجم التعاملات اليومية في بورصتي السعودية ودبي بنسبة 5.9 في المئة و 26 في المئة منذ يناير مقارنة بديسمبر، مما يشير إلى جاذبية المستثمرين نحو أسواق الأسهم في المنطقة. واقتراضاً بمعدل 16.9 في المئة منذ بداية العام وحتى تاريخه في حين زاد المؤشر السعودي بنسبة 4.3 في المئة لنفس الفترة. وقد تجاوز أداء مؤشر سوق دبي أداء مؤشرات رئيسة في العالم، مثل مؤشر داو جونز الصناعي والذي ارتفع فقط بنسبة 8.9 في المئة ومؤشر

«ألبن كابييتال» تحصد جائزة «أفضل بيت للبحوث» من بانكر ميديل إيست

حصلت ألبن كابييتال جائزة «أفضل بيت للبحوث» في حفل توزيع جوائز بانكر ميديل إيست 2013 للمرة الثانية بعد فوزها بهذه الجائزة عام 2011.

حيث كانت ألبن كابييتال قد أطلقت خدمة الأبحاث بهدف توفير مجموعة متكاملة من الخدمات التي تقدمها للعملاء من الشركات بما فيها استشارات الديون والاستحواذ والاندماج والأسهم وأسواق رأس المال.

هذا، وتركز البحوث التي تجريها على دراسة القطاعات المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي حيث توفر للعملاء نظرة حول الاتجاهات الناشئة والتحديات وعوامل النمو الأساسية والتوقعات والفرص الاستثمارية المتاحة ضمن القطاع المستهدف بالدراسة. فضلاً عن تضمن التقارير آراء بعض قادة الصناعة من هذه القطاعات.

وقد أجرت ألبن كابييتال عددا من التقارير في قطاعات مختلفة مثل تجارة التجزئة والبناء والتأمين والرعاية الصحية والأدوية بالإضافة إلى قطاع التعليم والضريبة.

وفي هذا الإطار، أعرب روهيت واليا، نائب الرئيس والرئيس التنفيذي لمجموعة ألبن كابييتال كما نقلت «الراية» عن سعائته بجائزة أفضل بيت للبحوث للمرة الثانية منذ العام 2011.. حيث تعد خدمة الأبحاث جزءاً لا يتجزأ من مجموعة الخدمات الأخرى التي تلعب دوراً محورياً في تطوير الأعمال.

7 عملاء يفوزون في السحب الثاني عشر لحملة البطاقات



الجائزة مع بطاقات بيتك

فاز 7 من عملاء بيت التمويل الكويتي «بيتك» بأجهزة «ميني آيباد 4G» في السحب الثاني عشر لحملة الترويجية الجديدة بعنوان «إربح كل يوم جهاز ميني آيباد لمدة 100 يوم مع بطاقات «بيتك» والتي تستهدف تشجيع العملاء على استخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات مسبقة الدفع بانواعها وبطاقات السحب الآلي في مشترياتهم. تعزيراً للقيمة المضافة للبطاقات، وخدمة لخدمة السوق، بما في ذلك تنشيط المبيعات وتسهيل عمليات الشراء. وتتضمن الحملة جوائز يومية عند استخدام بطاقات بيتك الائتمانية وبطاقات الدفع المسبق لسداد قيمة المشتريات داخل وخارج الكويت، والملازون هم: عبدالله أحمد بوغيت- محمد سند الحربي- عبدالله عبداللطيف العود- مريم خالد الرفاعي- ياسمة بوسيف الدهيم- صالح صفر الرشدي- عبدالرحمن بسام الصفران. ونتيح الحملة التي تستمر 100 يوم حتى 12 أبريل الجاري، حصول كل مستخدم لبطاقات «بيتك» على فرصة واحدة لدخول السحب الذي يقدم فرصة ربح جائزة يومية قيمة عبارة عن جهاز «ميني آيباد 4G» مقابل كل 10 دقائق للشراء فقط باستخدام بطاقات الائتمان ومسيقة الدفع داخل وخارج الكويت. وكذلك من خلال استخدام بطاقات الصرف الآلي خارج الكويت فقط. والدخول في السحب، وكلما تضاعف مبلغ الإنفاق زادت فرص التاهل لدخول السحب الإلكتروني الذي يجري أسبوعياً.

ونأتي الحملة الجديدة استمرا لالتعويض للعملاء التي يقدمها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات المصرفية المتنوعة مكافأة لهم، وأيضاً حرصاً على خلق طابع فريد ومميز لجميع بطاقات «بيتك» التي تقدم دائما قيمة مضافة لأحبابها، بما يساهم في رضا العميل وزيادة فرص استفادته عند الاستخدام، فضلاً عن تعزيز توليد البكت وحسنه السوقية في هذا القطاع المهم. كما ترسخ مبادئ وأهداف «بيتك» في تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للعملاء مستخدمي البطاقة. وللتجار، والسعي لتعزيز مفهوم استخدام البطاقات المصرفية بدلاً عن النقود نقادياً للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشياً مع التوجهات المصرفية العالمية. وشهدت الحملات التسويقية التي أطلقها «بيتك» لعملائه من حملة البطاقات الائتمانية، نجاحاً كبيراً في ظل المزاج الحصري الجديدة التي قدمتها هذه الحملات والتي تضاهي إلى مزايا بطاقات «بيتك» الائتمانية، وبدا هذا التجاوب في حجم استخدام البطاقات داخل وخارج الكويت، وعدد الفائزين خلال هذه الحملات بجوائز تحفيزية متنوعة.



جانب من التكريم

«أوابك»: التقطير الابتدائي في مصافي النفط العربية بلغ 7.948 ملايين برميل في 2012

تراعى فيها مبادئ التكامل بين صناعتي التكرير والبتروكيماويات وذلك في داخل الدولة أو عند إقامة تلك المشاريع في الدول المستهدفة الرئيسية للقطر كالصين والهند وذلك للاستفادة من القرب الجغرافي لأسواق قارة آسيا موضحة أن الأمر يتعلق هنا بمشاريع كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في تلك المناطق.

وتكرست منظمة «أوابك» السعي للتكامل بين صناعتي التكرير والبتروكيماويات في الدول العربية أمر يصب في مصلحة مستقبل الصناعة البترولية وهو أحد الوسائل المهمة لتنمية مهارات الكوادر البشرية العربية العاملة في ميدان الصناعات البترولية مع إتاحة الفرصة أمامها للاستفادة من تكنولوجيا الدول المتقدمة من خلال العمل في المشاريع المشتركة.

وأكدت الاهتمام بموضوع التكامل بين صناعتي التكرير والبتروكيماويات بشيرة إلى اعلانه موضوعاً رئيسياً للجائزة العلمية للمنظمة في عام 2014 وذلك استمرا لسياستها في تشجيع البحث العلمي.

وأعربت المنظمة في هذا الصدد عن الأمل بأن يبادر الباحثون العرب بتقديم مساهماتهم البحثية حول الموضوع وتقديم رؤاهم العلمية حول آفاق التكامل بين صناعتي التكرير والبتروكيماويات في الدول العربية.

البترولية بشأن التكامل بين صناعتي التكرير والبتروكيماويات والتأكدات بأن ذلك يساهم في تحقيق فوائد عديدة ناتجة عن تحويل النفط الخام إلى منتجات بترولية وبتروكيماويات عالية القيمة من أهمها تخفيض أسعار الاستثمارات اللازمة لإنشاء الوحدات الجديدة المكاملة مقارنة بحالة انشائها منفصلة عن بعضها.

وبينت أن من خلال الفوائد رفع مستوى الربحية من خلال ارتفاع نسبة القيمة المضافة التي يتم تحصيلها بفضل إعادة تدوير المنتجات الفائضة منخفضة القيمة من كلا الصناعتين والاستفادة منها مما يساهم في تحسين القدرة التنافسية في الأسواق الدولية ويمكن من تفادي التقلبات الموسمية في الطلب على منتجات التكرير والمنتجات البتروكيماوية ويوفر «القائد» اللازمة لتشغيل المعامل البتروكيماوية.

وتكرت أن التكامل بين صناعتي التكرير والبتروكيماويات يسمح باحترام الاشتراطات البيئية وذلك عبر تقليل استهلاك الطاقة باستخدام معدات كهربائية مشتركة لتشغيل وحدات كلا الصناعتين وهو ما يفسر التقارب الجغرافي بين معامل التكرير ومعامل البتروكيماويات.

وتطرق إلى تنفيذ هذه الرؤية مع شروع العديد من الدول الأعضاء في المنظمة في إقامة مشاريع جديدة



17.66 مليون طن إجمالي طاقة إنتاج الإيثانول

الامر الذي سوف يسمح لهم بتحقيق أكثر من هدف مشيرة إلى أن هذا الامر يتعلق بتحسين الأداء التشغيلي وزيادة الربحية من جهة وتذليل الصعوبات التي تعترض تنفيذ المشاريع من جهة أخرى.

وتطرق إلى رؤية خبراء الصناعة

الإمارات العربية المتحدة والجزائر. وقالت أن العاملين على صناعتي التكرير والبتروكيماويات وفي ظل التحديات التي تواجهها هذه الصناعة قد تنبهوا إلى جعل التكامل بينهما «خيار لا محيد عنه» والعمل سوية لتحقيق أقصى الراجات في ذلك التكامل

المصافي قيد الإنشاء متوقعة ألا يتجاوز حجم مشاركة المصافي العربية الجديدة في الإنتاج العالمي للمواد المكررة خلال الفترة من 2011 إلى 2015 سوى نحو 2.3 مليون برميل يوميا وأن معظم هذه الزيادة من مشاريع يجري تنفيذها في كل من المملكة العربية السعودية ودولة

«كويتا» - أظهرت بيانات منظمة الإقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» أن إجمالي طاقة عمليات التقطير الابتدائي في مصافي النفط في الدول العربية بلغ 7.948 ملايين برميل يوميا في عام 2012 وهو نفس حجمها في عام 2011.

وحول مشاريع تطوير المصافي القائمة قالت أوابك أن من الملاحظ توجه معظم الدول العربية نحو إضافة

طاقات تحويلية وعمليات معالجة هيدروجينية جديدة لمواجهة الطلب المحلي المتنامي على المقطرات الوسطى والخفيفة وتحسين مواصفات المنتجات وذلك لتلبية متطلبات التشريعات البيئية الخاصة بإنتاج الوقود المنظف.

وبخصوص صناعة البتروكيماويات أفادت بأن إجمالي طاقة إنتاج الإيثانول في الدول العربية ارتفع من 17.66 مليون طن سنوياً في عام 2010 إلى 18.58 مليوناً في عام 2011 وبنسبة زيادة قدرها 6.8 في المئة.

وتكرت أن قطاع الصناعات اللائقة يواجه العديد من التحديات على الصعيدين العربي والدولي وذلك بسبب التغيرات الهيكلية التي تشهدها صناعة الطاقة العالية وتأثيرها على الاقتصاد العالمي وهو ما أدى إلى انخفاض الطلب على بعض المنتجات المكررة والبتروكيماوية. وأضافت بأن ذلك الأمر ظهر جلياً في توقف العمل لاستكمال بناء بعض

«كويتا» - أظهرت بيانات منظمة الإقطار العربية المصدرة للبترول «أوابك» أن إجمالي طاقة عمليات التقطير الابتدائي في مصافي النفط في الدول العربية بلغ 7.948 ملايين برميل يوميا في عام 2012 مشيرة إلى تحقيق أرقام مقاربة لما سجلته في 2011.

وأكدت «أوابك» في افتتاحية نشرتها الشهرية والتي خصت وكالة الأنباء الكويتية «كويتا» بنشرها اليوم بذل دولها الأعضاء بشكل خاص والدول العربية المنتجة والمصدرة للبترول بشكل عام وعلى امتداد العقود الأربعة الماضية جهوداً كبيرة لتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها الهيدروكربونية تمثلت في تنفيذ سلسلة من المشاريع الرامية لتطوير الصناعات اللائقة للإنتاج «التكرير والبتروكيماويات» وتوسيعها.

وأوضحت أن هذا الاهتمام يعود لكون قطاع النفط والغاز الطبيعي أهم قطاعات الاقتصاد في معظم الدول المنتجة والمصدرة للنفط ومن بينها دول للمنطقة العربية «ولذلك فإن تنفيذ مشاريع صناعية تثقل من ثروة النفط والغاز الباطنية قاعدة لها كان ولا يزال من الثوابت في الاستراتيجيات الاقتصادية لكلا الدول والأمير هنا يتعلق بجميع حلقات الصناعة البترولية ومنها صناعة التكرير وصناعة البتروكيماويات».